

**دولة القانون يستبعد سقفاً زمنياً ... والكردستاني يعتبرها الفرصة الأخيرة**

## برهم صالح يبحث مع المالكي والجعفري والنجيفي مبادرة لحل الأزمة

تأتي زيارة نائب الامين العام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح إلى بغداد للقاء رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس البرلمان اسامة النجيفي، ورئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري، للاطلاع والتباحث على ورقة الاصلاح التي طرحها التحالف الوطني، بعد اعلان حكومة اقليم كردستان تشكيل مجلس اعلى للحوار في الاقليم سيتولى المفاوضات بين حكومة اقليم كردستان وحكومة المركز، لا سيما وان الازمات بين الطرفين تتطور وتزداد تعقيدا.

□ **بغداد / اياد التميمي - غسان عادل**

زيارة صالح اعتبرها التحالف الكردستاني فرصة اخيرة امام الحكومة من اجل حسم الملفات العالقة منذ اكثر من ٦ سنوات وابرزها قانون النفط والغاز.

الناطق باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب اعلن عن عدم توصل الكتل الى حل الازمة القائمة. وقال في تصريح للمدى امس الاثنين " الازمة ما زالت قائمة دون ايجاد حلول مرضية لجميع الاطراف، اما على صعيد العلاقات بين الاقليم وحكومة المركز فإن الازمة الحادة بينهما ما زالت قائمة مثلما هي وتنتظر الحل".

واوضح ان "المجلس الاعلى للحوار سيتولى جميع المفاوضات بين حكومة اقليم كردستان وحكومة المركز، سيما وان الازمات بين الاقليم والمركز يوما بعد يوم تتطور وتزداد تعقيدا، وزيارة صالح هي اولى تلك الحوارات بين بغداد واربيل" مرجحا ان يكون صالح يحلل مبادرة انفتت عليها الاحزاب الكردية لحل الازمة مع بغداد.

وأضاف أن "هدف زيارة صالح إلى بغداد هو الاطلاع على ورقة الاصلاح التي طرحها التحالف الوطني والتهديد لحوارات لحل المشاكل العالقة، قبيل عودة طالباني إلى من المنيا"، مشيرا إلى أن "جدول زيارة صالح يتضمن لقاء رئيس الحكومة نوري المالكي وزعيמי التحالف الوطني ابراهيم الجعفري والمجلس الإسلامي الأعلى



المالكي

عمار الحكيم، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي".
الى ذلك كشف مقرر لجنة النفط والطاقة البرلمانية النائب قاسم محمد عن تشكيل لجنة تضم اعضاء من لجنة النفط والطاقة واللجنة القانونية ورئاسة مجلس النواب ، لاختيار إحدى مسودات قانون النفط والغاز بعد ان شهدا سجالا بين حكومة اربيل وبغداد .

يذكر ان في مجلس النواب نسختين من قانون النفط والغاز الاولى اعدت عام ٢٠٠٧ والتي كانت الكتل قد اتفقت عليها في اجتماع اربيل قبل منح



الجعفري

الفقة لرئيس الحكومة نوري المالكي بموجب اتفاقية اربيل، والثانية اعدت عام ٢٠١١ من قبل لجنة النفط والطاقة في مجلس الوزراء والتي رفضت من قبل التحالف الكردستاني .

وقال محمد في تصريح للمدى ان "اللجنة التي شكلت مؤخرا ستكون مهمتها اختيار نسخة من مسودة قانون النفط والغاز اجل تشريعه كونه من القوانين المهمة".

وفي سياق متصل اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون احسان العوادي زيارة صالح الى بغداد "عاملا مهما في



النجيفي

حل أزمة بغداد واربيل".

وقال العوادي في تصريح للمدى امس ان "التحالف الوطني ومن خلال ورقة الاصلاح قام بتقسيم المشاكل والملفات العالقة الى ثلاثة اقسام الاول

يمكن ان يحل بشكل سريع كتقابة نظام داخلي لمجلس الوزراء وتسمية الوزارات الامنية، اما الجزء الاخر فيتعلق بموضوع مجلس السياسات الاستراتيجية، وقوانين شهدت سجالات بين الكتل الاخرى كقانون النفط والغاز، اما المواضيع التي تحتاج الى وقت لحلها هي تلك المتعلقة



صالح

بصلاحيات الاقليم وعلاقتها بالمركز فضلا عن المادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها"، مشيرا الى "ان جميع الامور في محل اهتمام التحالف والحكومة".

بالمقابل استبعد النائب عن دولة القانون عدنان الشحماني امكانية تحديد سقف زمني لحسم الملفات العالقة بين الاطراف المشاركة في الحكومة وقال لـ "المدى": " لا نستطيع ربط تطبيق الحلول بزمن بمقدار توجهنا نحو الحل وبما ينسجم مع الطموحات الوطنية للقوى السياسية".

تتوون الوطن

3

عالم آخر

■ سرمد الطائي

## الاصغر من دولة قطر

الكثير من ساستنا مولعون هذه الايام بتقديم اوصاف "بالغة الدقة" عن الخارطة الجغرافية لدولة قطر، وينهمكون في وصف صغر الحجم الجغرافي لشبه الجزيرة المنتجة للغاز في الخليج والتي راحت تلعب ادوارا مثيرة خلال السنوات الاخيرة في كل الملفات، بحيث انها استقرت لا محور ايران وحسب، بل حتى دول الخليج الاخرى، اي انها استقرتنا جميعا في اكثر من ملف.

وقبل ايام اعجبني قول منقول في تويتر عن الدور القطري في ازمة سوريا "الربيع العربي قضاء وقطر"، او الكلمة المنسوبة لنجل دكتاتورنا في وصف قطر ايضا وان في وسع العراق وضع كل الشعب القطري داخل "ملعب الشعب الدولي" في بغداد... الخ. لكن وصف قطر بأنها صغيرة، ينتقل في احاديث الساسة حين يناقشون ملفاتنا العالقة مع الكويت، فنتفتح شبهتهم ايضا لوصف حجمها الصغير والذي يفترض ان يجعلها خائفة مرتعبة من العراق "الكبير"، بل ان نوابنا هذه الايام يتحدثون عن "حجم كردستان" وانها اصغر من ان تختلف مع السيد نوري المالكي، وهلم جرا.

والحقيقة ان العراق دولة كبرى وعظمى وهذا ما يعترف به القطريون والكويتيون وسواهما، ولكي نثبت ان العراق ذو مكانة، لن نكون بحاجة الى اثبات ان قطر او الكويت صغيرتان بالتأكيد.

ويكفي ان نشعر بمكانتك كعراقي، ان تقف عند ملتقى النهرين الخالدين وجلة والفرات، فوق فندق القرنة السياحي حيث يندمج النهران في شط العرب ليتحو لا الى ممر مائي بحجم النيل، تعوم في داخله قطعان الجاموس التاريخية والسفن التجارية على حد سواء، وتنمو على ضفتيه اكثف غابات النخيل، وبين سعف النخل تتلامح أسنة اللهب الحمراء خارجة من حقول بتترول عملاقة، ولدينا في البلاد مناظر

مشابهة شمالا او جنوبا.

وفي ظل هذا فإن العراقي غير محتاج الى ان يستسلم للشعور بالخيبة حين يرى قدرة دول صغيرة الحجم على تصميم كل هذه المناورات في مجالات السياسة والاقتصاد والتنمية، بل ان الامم المتحضرة "الكبيرة" حين تشعر بالهزيمة امام الاقل حجما منها، تقوم بإطلاق مرجعة حقيقية حول الاسباب التي حوالت هذا العنق الى كائن عاجز وهتاكل.

مشكلتنا وعجزنا لن تحصل على حل بإجراء مقارنات جغرافية والبشر في الخراط و"الفيزياء الفراغية" او "الهندسة اللا اقليدية"، بل الحل يبدأ حين نترك التفاصيل المربعة التي جعلت فئة من الساسة يقدون بلادنا من هزيمة الى اخرى اقلع، ويمسحون فرصة كبيرة لقطر ولأمثال قطر.

ان التشاغل بهجاء البلدان المنافسة لن يغير حقيقة ان "عمالقة" بلادنا انفقوا ٧٠٠ مليار دولار خلال آخر ٩ اعوام، دون ان ينجحوا في اصلاح بضعة شوارع تشكل قلب بغداد.

والتشاغل بهجاء الخصوم لن يغير حقيقة ان كل نطفنا وعمالقة البترول الذين زهوا بهم في جنوب البلاد وشمالها، لم ينجح في اضافة بضع ساعات كهرباء الى عاشر صيف نمضيه بدون دكتاتورنا

والمأسوف عليه صدام حسين.

والتشاغل بوصف خريطة قطر، او وصف تشدد رجال الدين في شبه جزيرة العرب والخوف الشرع من توجهاتهم الثقافية، عليه ان لا ينسينا كل الفشل الذي منينا به في التوفيق بين اتباع مذاهبنا وديانتنا، او عجزنا عن الالتزام بمبدأ تعايش مدني وحديث وغير متشدد. ترى هل قدما نمونجا متسامحا يصلح كبديل عن تشدد

السعودية وقطر؟

البلدان الصغيرة والامارات التي يتشكل منها الخليج، منافس تختلف معه كثيرا، لكنها تشكل بمجموعها وحدة بشرية وجغرافية واقتصادية، ستنظر محتاجين كثيرا الى التعامل معها بتوازن وعقلانية، فهم يعملون بهدوء ويخطون ويعززون تحالفاتهم عبر العالم، بينما كنت اسمع لسباسب بارز لدينا قبل لحظات، شتيمة مقدعة يوجهها الي دول الخليج، في وقت يحصر فريق حكومتنا على الدخول في خصومة طويلة غريضة مع تركيا وكرد، والقائمة العراقية وكل الخليج، ومع عمالقة النفط ايضا، دفعة واحدة.

ان الاقل حجما من دولة قطر، هو الساسة الذين يمتلكون بالطابو الصريح، مكانا عظيما كملتقى النهرين الخالدين وبترولسه، لكنهم يعجزون عن رفع القمامة من شوارع العشار او السعدون، ولا يجدون في صناعة سياستهم الخارجية، سوى كلمات مرتبكة وحزمة شتائم يوزعونها على الجميع.

ان الحقائق مؤسفة ومخيبة، وهذا النوع من الإفشل العظيم هو "اصغر" من دولة قطر. كما ان ان ميزتنا ومؤهلاتنا ليست هي "الكبيرة" فقط، بل ان "بلادينا" كبيرة ايضا وعملاقة وقد استعصت على اي حل خلال آخر ألف سنة، ولم ينفع معها دواء، والعلاجات مستمرة والامل كبير في الزمان.

□ **بغداد / حامد السيد**

نشرت مجموعة من المدونين على شبكة التواصل الاجتماعية "تويتر"، تصريحات نسبت لـ "الداعية" العراقي طه الدليمي تؤكد القيام بخطوات من اجل اعداد "الجيش العراقي الحر" للقيام بما وصفوه بالثورة ضد السلطات العراقية، على غرار ما يحدث في سوريا.

طه الدليمي من مواليد بغداد في ٢٢ ابريل ١٩٦٠م، وهو طبيب سابق و"داعية" إسلامي من المنادين بالفكرية بنطاق السنة في العراق، وهو أحد رجال الدين العراقيين المعروفين في قناة صفاء الفضائية التي يديرها رجل الدين السوري السنّي عدنان العرعور المناهض لحكومة بشار الاسد.

وافادت "تغريدات" لمدونين عراقيين وسعوديين على موقع "تويتر" وتابعتها "المدى برس"، ان "الشيخ الدليمي بدأ بتشكيل الجيش العراقي الحر على غرار الجيش الحر في سوريا".

واشارت الى ان "مصدراً وصفته بأنه وثيق الصلة بالدليمي قال "ان طلائع الجيش العراقي الح بدأت العمل العسكري في محافظتي الأنبار والموصل العراقيتين، موضحاً أن الجيش العراقي الحر بدأ بتوجيه ضربات عسكرية لما سماهم "فلول جيش المنطقة السوداء" في تلك المحافظتين وعدة مراكز حدودية مجاورة".

يأتي ذلك في غضون اعلان مصادر امنية عراقية، امس الاثنين، عن مقتل مسلح عراقي واعتقال آخر سعودي الجنسية في مواجهات بالقرب من الحدود العراقية السورية شمال غرب البلاد.

وقال الملازم خلف الشمري من شرطة الحدود في تصريحات للصحافة: ان "قوات الحدود تبادلت اطلاق نار مع عدد من المسلحين قرب منفذ ربيعة الحدودي وتمكنت من قتل احدهم واعتقال آخر".

واضاف ان "القتيل تبين انه عراقي فيما اكتشف ان المعتقل سعودي الجنسية وكان

موجودا اصلا في داخل الاراضي العراقية بصورة غير شرعية"، وتابع "تم نقل المعتقل السعودي لاجراء مزيد من التحقيقات معه". وسيطر الجيش السوري الحر في ٢٢ من الشهر الماضي على معبر اليعربية قبل ان يتركه في نفس اليوم، وكان ثاني معبر رئيس يسقط بايدي المعارضة السورية المسلحة في غضون ايام من بين ثلاثة معابر رئيسية بين البلدين. واغلقت السلطات المعبر امام الحركة التجارية، فيما اقتصر على استقبال اللاجئين السوريين والعراقيين الفارين من اعمال العنف. وتناقم سوريا والعراق حدودا مشتركة تمتد لحوالي ٦٠٠ كلم، يقع اكثر من نصفها تقريبا في محافظة الانبار.

وكانت وزارة الداخلية، نفت الأحد، دخول مسلحين عراقيين إلى سوريا لدعم نظام بشار الأسد، وذكرت وزارة الداخلية في بيان لها تلقت "المدى برس" نسخة منه ان "بعض وسائل الإعلام تناقلت تصريحات لقائد الجيش

**العراقية تعذر من أجنادات خارجية لتمزيق وحدة العراق**

□ **بغداد / المدى برس**

اتهمت القائمة العراقية جهات خارجية لم تسنها بالسعي الى تمزيق وحدة العراق من خلال زرع الفتن وتقسيم البلاد ودعت الى اجراء الحوارات المتسارعة بين الكتل السياسية لإجهاض تلك المساعي. ونكر عضو الائتلاف حامد المطلك في تصريح

**التغيير: لقاءات السياسيين "روتينية" وتفتقر الى الصراحة**

□ **بغداد / مهند جواد**

وصفت كتلة التغيير اللقاءات الجارية بين الكتل السياسية بـ "اللقاءات الروتينية" ودعت القوى السياسية الى الجلوس على طاولة حوار تكشف فيها كل المشاكل وسبب الأزمة الحالية.

وقال النائب عن الكتلة محمد كياني في تصريح لـ "المدى برس"، ان "المباحثات

والحوارات التي تجريها الكتل السياسية هي لقاءات روتينية لا يمكن لها أن تضع حلحلة للأزمة والمشاكل التي تعاني منها العملية السياسية".
وأضاف كياني ان "هناك مشاكل جديدة عالقة بين الكتل السياسية والاحزاب ومكونات الشعب العراقي لم تتم معالجتها لغاية الآن وان عدم وضع حل جذري لهذه المشاكل سيبيقي العراقي في حالة غير مستقرة".
ودعا "القوى السياسية الى

# عراقيون في دمشق؛ قوات الأسد لا تحمينا وتطالبنا بتغيير سكننا

□ **بغداد / المدى**

تراقب منظمة تموز للتنمية الاجتماعية أوضاع العراقيين المقيمين في سوريا في ظل الصراع المسلح الدائر، وقد قامت المنظمة بمتابعة أوضاع العراقيين المقيمين في سوريا الآن و التواصل معهم عبر وسائل الاتصال المختلفة للاطلاع على أوضاعهم، وتقوم المنظمة بتقديم شهادات وإفادات بعض العراقيين في هذا التقرير. ومنها ما أفاد به عدي ذو الثلاثة والثلاثين عاما والذي عاد إلى العراق من سوريا يوم ٢٣ تموز وهو متزوج ولديه عائلة من خمسة أطفال بعد فترة خمسة سنوات قضاها في دمشق يعمل بعدة مجالات، يقول عدي بأن الظروف الأمنية والصراع المسلح الحالي لا يساعد على العمل والتنقل بأمان داخل دمشق مع القصف الجوي والعصابات والجاميع المسلحة غير المعروفة الهوية التي

ظهرت مؤخرا، والتي تقوم بتهديد المواطنين وإجبارهم على الهجرة وترك مساكنهم، وعلى حد قوله فقد تم تهديد العديد من العوائل العراقية في منطقة السيدة زينب في دمشق والبعض من التهديدات كان على أساس طائفي من جماعات مسلحة غير معروفة، بينما تعرضت عوائل عراقية أخرى للسرقة والسلب والنهب من قبل عصابات، وقد تقدمت العوائل العراقية بشكاوي في مركز شرطة السيدة زينب ومراكز أخرى، حيث نصحهم رجال الأمن في أحد مراكز الشرطة بتغيير أماكن سكنهم لكونهم غير قادرين على حمايتهم، كما انتقلت بعض العوائل إلى مناطق أخرى داخل سوريا بينما عاد البعض إلى العراق. وقد عُثر على عائلة عراقية مقنولة في شقتها السكنية في منطقة جرمانة بعد عدة أيام من قتلها، حيث اكتشف الجيران ذلك ويبدو أن القتل تم لدوافع طائفية، وأضاف أن العراقيين الموجودين في سوريا ومعظم السوريين مراقبين من قبل

عناصر الاستخبارات واغلب وسائل الاتصال مراقبة لذلك يخشى العراقيون من كشف معلومات عن الأوضاع عبر وسائل الاتصال المختلفة خوفا من القتل، وأكد أن جميع من يخرجون بنظواهرات من السوريين يتم تصوريهم بكاميرات وهواتف نقالة وتنتم مدامتهم ويعترضون للقتل وأحيانا للقفص الجوي والأرضي. وأما السيدة صباح وهي بعمر خمسين عاما وأم لأربعة أبناء عادت من سوريا منذ أسبوعين بعد أكثر من عشرة سنوات قضتها في دمشق حيث أكدت صحة أقوال عدي، وأضافت أن اغلب التهجير الذي لحق العراقيين خصوصا في مناطق السيدة زينب وجرمانه هو لاتهمهم بأنهم موالون لنظام بشار الأسد وقد تعرضت عائلة من سبعة أفراد للقتل على أيدي مجهولين، ويقول احد العراقيين الموجودين في دمشق الآن وقد رفض ذكر اسمه وهو أب لثلاثة أطفال أن أكثر العراقيين في هذه الظروف يفضلون العودة إلى العراق

ولكن هناك بعض العراقيين ممن يبحثون العودة إلى العراق لكونهم من أعضاء حزب البعث المنحل ويخشون ملاحقة السلطات العراقية لهم، لذلك يحتاجون إلى وعود من الحكومة العراقية بعدم مساءلتهم بعد عودتهم للعراق، ويقول إحدى العراقيات المقيمات في سوريا حاليا وقد رفضت ذكر اسمها وهي تسكن دمشق ولديها عائلة من طفلين، أن العراقيين تلقوا تهديد بمغادرة سوريا خلال اثنتين وسبعين ساعة من قبل ما يسمى بالجيش وإذا لم يغادروا سوريا ضمن مدة التهديد سيعتبرهم الجيش الحر من أعدائه ويكونون معرضين للقتل على يديهم مما دفع الكثيرين منهم إلى تغيير مناطقهم وعدم الخروج من سكانهم وقد أكدت ما قاله الآخرين عن حوادث القتل في جرمانة والسيدة زينب. الجدير بالذكر أن اغلب المصادر من العراقيين المقيمين في سوريا والذين تواصلت المنظمة معهم وأخذت إفاداتهم ومشاهدتهم عن الأوضاع هناك